الأمم المتحدة

A/56/PV.74

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٧٤**
الثلاثاء، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كامالو (جنوب أفريقيا).

البند ٤٨ من جدول الأعمال (تابع)

أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/56/45)

تقرير الأمين العام (A/56/371)

مشروع القرار (A/56/L.28)

السيد ريفاس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد كولومبيا بفرصة الاشتراك في هذه المناقشة بشأن تنفيذ التوصيات المقدمة من الأمين العام إلى الجمعية قبل ثلاث سنوات في تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق التنمية فيها.

ونود أن نعرب عن الشكر لسفيري إسبانيا وباكستان على حسن إدارتهما لأنشطة الفريق العامل خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، كما نشكر مكتب المنسق الخاص المعني بأفريقيا وأقل البلدان نموا على الدعم الذي قدمه. وقد لاحظنا مع الارتياح جهود الأمانة العامة من أجل إتاحة المعلومات المتوفرة لدى المنظمة عن البرامج التي تركز على أفريقيا للجمهور العام على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

إن جهود الأمم المتحدة من أجل أفريقيا في مجالات التعليم ومنع نشوب الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع – وهي موضوعات قيد نظرنا هذا العام – أدت إلى نتائج إيجابية وإن لم تكن كافية في ضوء التحديات الكبيرة التي تواجهها القارة بشأن السلام والتنمية.

ويبدو أن هذه هي النتيجة الرئيسية التي خلص إليها الفريق العامل، ونحن نوافق عليها. غير أن مما يثبط الهمة أن الاهتمام الذي توليه مختلف هيئات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة لأفريقيا لم تعمل على النحو اللازم لدعم السلام والتنمية في القارة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-67544 (A)
0167544

فبالإضافة إلى مداولات الجمعية العامة، تناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشكلات التنمية المستدامة في اجتماعاته على المستوى الوزاري. وقد تابع مجلس الامن عن كثب أداء مختلف بعثات السلام في المنطقة. وزار أعضاؤه جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة وعقدوا اجتماعات متعددة على المستوى الوزاري في نيويورك مع الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار واتفاق أروشا للسلام.

ويشعر وفد كولومبيا بالرضا، كعضو في مجلس الأمن، لمشاركته في جهود المجلس، كما شجع على إقامة تعاون أكبر مع المنظمات الإقليمية الموجودة في أفريقيا. وفي آب/أغسطس الماضي عززنا أثناء رئاستنا للمجلس دراسة النهج الإقليمية لإدارة الصراع في أفريقيا، استجابة للنتائج التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة المشتركة إلى غرب أفريقيا، برئاسة السيد ابراهيما فال، ممثل الأمين العام، ونرى أن الآراء التي أعرب عنها في الجلسة التي عقدت لمناقشة هذا الموضوع يمكن أن تسهم في إدارة ومنع الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع في أفريقيا.

واسمحوا لي بأن أعرب عن بعض الآراء المتشاطرة على نطاق واسع تجاه النهج الإقليمي. أولا، يجب النظر إلى النهج الإقليمي كمكمل للجهود الوطنية أو العالمية وليس كبديل لها في إدارة الصراع. ثانيا، يعتمد نجاح التركيز الإقليمي على جملة أمور منها اتفاق الخصوم الأساسيين على تعريف الإقليم وعلى تبني تصور إيجابي لدور القوى الفاعلة الخارجية. ثالثا، إن اختلاف التصورات بين الجهات الفاعلة الإقليمية والخارجية، بما فيها مجلس الامن، يمكن أن يحد من فعالية إدارة الصراع، وأنشطة حفظ السلام وبناء السلام. رابعا، على الرغم من الاستفادة الكاملة من الجهود الإقليمية، فإن إيلاء الاحترام لكل بلد ينبغي أن يظل الموجه للجهات الفاعلة الخارجية.

وكما قلت فإن وفدي سعيد بالقرار الذي اتخذه الأمين العام بإنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، ومقره داكار لفترة مبدئية مدتها ثلاث سنوات. وإننا ندرك أهمية الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وهو التشجيع على انتهاج استراتيجية إقليمية للتصدي للمشكلات المتعلقة بالسلم والتنمية بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبالتركيز على منع الصراعات وبناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

وينبغي أن نرحب، في هذا الصدد، بقرار الجماعة الاقتصادية الذي اتخذته في تموز/يوليه الماضي، بأن تمدد لفترة ثلاث سنوات جديدة، الوقف الاختياري على استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. وهذا تدبير قد يؤثر تأثيرا مواتيا على السلم والتنمية في جميع أنحاء المنطقة إذا ساندته البلدان الرئيسية المصدرة للأسلحة. ونحن نعرف أن هناك مبادرات مماثلة تتخذ في مناطق أخرى في القارة، خاصة من جانب البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبلدان القرن الأفريقي.

ومن الواضح لوفدي أن البلدان الأفريقية ذاتها هي التي يجب أن توفر التوجيه للجهود الرامية لتهيئة بيئة مواتية للسلم والتنمية. وهذا جزء من عملية تحمل المسؤولية عن مصيرها، كما فعلت جميع الشعوب عندما تحررت من الاستعمار في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولذلك فقد سعدنا بالقرار الذي اتخذته البلدان الأفريقية بإقامة شراكة جديدة للتنمية في أفريقيا أثناء مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في تموز/يوليه في زامبيا.

وعلاوة على ذلك فإننا نؤيد النداءات التي تناشد الأمم المتحدة أن تستجيب بفعالية أكبر وبطريقة أكثر تنسيقا للآمال التي ولدتها الشراكة الجديدة والنظر في إمكانية عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لإمكانيات مواصلة التضامن مع القارة الأفريقية وتقديم الدعم لها.

وفي اعتقادي أن الأمم المتحدة في وضع ملائم جدا لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على احتياجات السلم والتنمية في أفريقيا والعمل على أساس متفق عليه مع المنظمات الإقليمية في القارة ومساعدة البلدان على تعزيز قدرة حكوماتها على الإدارة، مع مشاركة واسعة النطاق من جانب منظمات المجتمع المدني الأفريقية.

ويؤيد وفدي بنود مشروع القرار المعروض علينا هذا العام والتي تنظم تنفيذ التوصيات التي قدمها الأمين العام للجمعية العامة في عام ١٩٩٨. ونرى من المناسب تعليق مداولات الفريق العامل لإتاحة الوقت للتقييم الذي سيجري في العام المقبل لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وسيظل التزامنا بالسلم والتنمية في أفريقيا ثابتا لا يتغير.

السيد مارسيكو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نود أولا أن نشكر السيد هولكيري وزير خارجية فنلندا على إعداده تقرير الفريق العامل، كما نشكر نائبي الرئيس، الممثلين الدائمين لإسبانيا وباكستان، لما قاما به من عمل يتسم بالكفاءة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره.

إننا نتفق مع العناصر الأساسية للتقريرين: في أنه توجد صلة بين السلم والتنمية. ونرى أن هذه الصلة جوهرية، لأنه لن يكون هناك سلم دائم في أفريقيا ما لم يتوافر الحد الأدنى من الظروف المناسبة للتنمية المستدامة. ونود اليوم أن نبرز العلاقة بين منع الصراعات والتنمية في أفريقيا. وفي رأينا أن منع الصراعات يعني أكثر من مجرد غياب صراع مسلح. فالأمر يتعلق بإمكانية إنجاز تنمية اقتصادية وتعليمية وبشرية.

إن منع الصراعات المسلحة مسؤولية أساسية لمجلس الأمن. وممارسة هذه المسؤولية ليست بالمهمة السهلة، فهي تتطلب موارد بشرية ومالية وإرادة سياسية. وعندما توفرت كل هذه العناصر كان باستطاعة المجلس أن يتصرف بكفاءة، وأن ينشئ، على سبيل المثال، عملية وقائية لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعندما لم يتوفر أحد هذه العناصر – خاصة عنصر الإرادة السياسية على التصرف – حدثت إبادة للجنس في رواندا.

ونعتقد أيضا أنه لو توفرت إرادة سياسية كافية لربما كان الأثر المترتب على بعض الصراعات الأفريقية محدودا من خلال تطبيق حظر على الأسلحة في المراحل الأولى للأزمات.

وبالإضافة إلى هذه العناصر الأساسية، نرى أن هناك أدوات معينة تساعد على منع الصراع. وينبغي أن يكون لدى مجلس الامن معلومات عما يحدث في الميدان. وإلا فإن أنظمة الانذار المبكر لن تعمل على النحو الواجب، وقد أدى الافتقار إلى الاستخبارات في حالة سيراليون في أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى أن تصبح ظروف توفير السلامة لموظفي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في حالة حرجة.

والمجلس بحاجة إلى التعرف عن كثب على الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعرقية للصراعات قيد ن ظره. ولكي يحدث ذلك، تقوم الضرورة في رأينا لقيام تعاون وثيق بين الأمانة العامة والمجلس، والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، من خلال التبادل المنتظم للمعلومات والزيارات عن المستويين التقني والسياسي معا. ونرى أنه أحرز تقدم ملموس خلال السنتين الماضيتين.

فالاجتماعات التي عقدها مجلس الأمن في عام ٢٠٠١ مع اللجنة السياسية للوساكا فيما يتعلق بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى، أو مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بسيراليون، تبشر باتجاه يتسم بالتقارب الإيجابي. وقد أثبتت بعثات مجلس الأمن إلى البلدان المتضررة من الصراعات أنها أداة مفيدة، كما برهنت على ذلك بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى في أيار/مايو الماضي.

المحاكم الدولية عنصر آخر من عناصر الوقاية. فهي توجد الوعي بأن الجرائم ضد البشرية من قبيل جرائم الإبادة الجماعية في رواندا والفظائع التي ارتكبتها الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون لن تمضي دون عقاب. ونلاحظ مع القلق في هذا الصدد أن محكمة سيراليون لا يمكنها العمل بسبب افتقارها إلى الأموال، بالرغم من التعهدات المقطوعة. ونرى أيضا في ذلك السياق أن بدء نفاذ نظام روما الأساسي، الذي ينشئ المحكمة الجنائية الدولية، سيشكل أداة ردع هامة.

إن المسؤولية عن منع نشوب الصراعات لا تقتصر على مجلس الأمن. وبالنظر إلى أن الطابع الداخلي هو الغالب على الصراعات الأفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن عمل مجلس الأمن يمكن أن يستفيد من زيادة التعاون مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية أيضا دورا هاما في منع نشوب الصراعات وفي حلها. غير أنها ليست دائما في وضع مالي أو فني يتيح لها الاضطلاع بهذه المسؤولية، حتى إن وُجدت الإرادة السياسية. لذلك فإنها تتطلب دعم الأمم المتحدة والجهات المانحة. ونرى في هذا السياق أنه ينبغي المزيد من استكشاف فرص التعاون في إطار الفصل الثامن من الميثاق واستغلال هذه الفرص.

إننا نعيش في عالم مليء بالتناقضات. فالتكامل والعولمة يوجدان جنبا إلى جنب مع التفتت والتهميش. والرخاء الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل والذي تحقق في السنوات الأخيرة يتعايش مع الفقر المدقع في بعض مناطق أفريقيا، وفي مناطق أخرى من العالم. وخُمس البشر مضطرون للعيش على دولار واحد فقط في اليوم. ورغم ذلك تناقصت المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل مطرد. ونرى أنه ينبغي زيادتها. ونؤمن بأن الدعم يجب ألا يقتصر على المساعدة الإنمائية الرسمية. بل ينبغي أن يترجم أيضا إلى تحرير للتجارة من شأنه أن يفسح المجال أمام البلدان الأفريقية لزيادة مشاركتها الدولية في التجارة العالمية. وتتخذ الحواجز الجمركية أشكالا جديدة، مثل تحديد معايير العمل والبيئة، وتدابير ''مكافحة الإغراق''، مما يبعث بإشارة محبطة للبلدان الأفريقية التي تبذل جهودا كبيرة لتحديث اقتصاداتها وكسب أسواق جديدة لصادراتها.

وقد كان للأرجنتين دائما وجود في أفريقيا. فساندنا منذ البداية عملية إنهاء الاستعمار في هذه القارة ومناهضة الفصل العنصري. وقمنا في الأعوام الأخيرة بتعزيز علاقتنا السياسية والتوسع في علاقتنا الثقافية والتجارية معها.

وقد شاركنا في عمليات حفظ السلام في أنغولا وموزامبيق، وفي عمليات مراقبة الانتخابات في الانتخابات الحرة الأولى بجنوب أفريقيا، والانتخابات التشريعية في الجزائر عام ١٩٩٧ والاستفتاء على تقرير المصير في إريتريا عام ١٩٩٣. ونشارك حاليا في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وأوفدنا في الآونة الأخيرة قوات للشرطة المدنية للعمل في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتقدم الأرجنتين المساعدة الإنسانية بشكل مباشر أو عن طريق الخوذ البيض وتعزز التعاون الإنمائي من خلال صناديق التعاون. وبالمثل، اقترحنا سلسلة من المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق التعاون بين الأعضاء في إطار منطقة السلام والتعاون في جنوب الأطلسي، التي تضم ثلاثة من بلدان أمريكا اللاتينية مع ٢١ بلدا أفريقيا، والتي تقوم الأرجنتين بتنسيقها منذ عام ١٩٩٨.

ويحدونا الأمل أن يزداد هذا الاتجاه صوب الحوار، الذي يحقق المنفعة المتبادلة، اتساعا في المستقبل.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): أود في معرض مخاطبة الجمعية العامة بشأن البند ٤٨ من جدول الأعمال أن أثني على أعمال الرصد الإيجابية التي يقوم بها الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

ونرحب بالتقرير المرحلي، الوارد في الوثيقة A/56/371، عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

ويصف التقرير إجراءات المتابعة المحددة التي بُدئ باتخاذها في مجالات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويرد فيه عرض عام لآخر التطورات في مجالي الحكم والتنمية المستدامة، كما يؤكد ضرورة قيام المجتمع الدولي بدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنمية اقتصاداتها وإدامتها.

لقد قرر رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية في العام الماضي ما يلي:

”زيادة فعالية الأمم المتحدة في صون السلام والأمن بتزويدها بما يلزمها من موارد وأدوات لمنع الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحفظ السلام وبناء السلام والتعمير بعد الصراع“. (A/RES/55/2، الفقرة ٩)

ثمة عُروة وثقى بين السلام والتنمية. ويتطلب منع نشوب الصراعات في الأجل الطويل التزاما يتجاوز تقديم الدعم العسكري قصير الأجل. ومن المطمئن أن نرى تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها يبرز هذه العلاقة ويقدم نهجا شاملا ومتكاملا لمنع نشوب الصراعات والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية. ونأمل أن يساعد اتباع هذا النهج على تلبية الاحتياجات الخاصة لكثير من البلدان الأفريقية.

ومن نفس المنطلق، ينبغي أن يهدف منع نشوب الصراعات إلى التصدي لأسبابها الجذرية، بما فيها الفقر والجوع والأمراض الوبائية والتخلف. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب إلغاء الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ورفع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وإتاحة السبل لوصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق.

وينبغي أن تشارك الدول والمجتمع الدولي بصفة عامة مشاركة قوية في الترويج لثقافة تقوم على السلام وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها؛ وفي تقديم المساعدة لجهود التعمير في حالات ما بعد انتهاء الصراعات؛ وفي تعزيز الجهود المبذولة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بتنفيذها، على جميع الأصعدة، برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ فضلا عن تنفيذ توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام.

وعلى الأمم المتحدة أيضا أن تزيد من دعمها لمبادرات أفريقيا ذاتها في مجال السلام والتنمية. ولقد واصلت البلدان الأفريقية جهودها من أجل بناء قدرة أفريقيا لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، ولتحقيق التنمية. والمؤتمر الوزاري الأفريقي الأول المعني بالأمن والاستقرار والتنمية في أفريقيا، والذي انعقد في أبوجا بنيجيريا في أيار/مايو ٢٠٠٠، اقترح لهذا المسعى خطة عمل وكيفية تنفيذها.

أما على الصعيد دون الإقليمي، ومن قبيل معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، فإننا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نلتزم بجهود تستهدف استئصال الفقر، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستجابة على نحو أفضل للتحديات التي تفرضها العولمة. وفي إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضا ننخرط انخراطا عميقا في أنشطة تهدف إلى معالجة الصراعات في منطقتنا دون الإقليمية. كما أن جهاز الجماعة الإنمائية المعني بالسياسات العامة والدفاع والأمن، والذي ترأسه موزامبيق حاليا، لا يدخر جهدا لتعزيز السلام والأمن من خلال مبادرات محلية لمنع الصراعات وحلها. وهناك مناطق دون إقليمية أخرى في القارة تضطلع بمبادرات مماثلة.

وبالتالي فإننا نحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية على دعم المبادرات الإنمائية الأفريقية، لا سيما الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. فهذه الشراكة تستهدف تحديد جدول أعمال من أجل تحديد القارة الأفريقية على أساس الأولويات الوطنية والإقليمية وخطط للتنمية تعد في إطار عملية تشاركية. وهي تتوخى وضع إطار جديد للتفاعل مع بقية العالم، بما في ذلك البلدان الصناعية والمنظمات المتعددة الأطراف. كما أنها ترتكز على ثروة التجارب التي تراكمت حتى الآن لدى أفريقيا وشركائها.

إن القادة الأفارقة وشعوبهم على وعي تام بمسؤوليتهم الرئيسية عن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في القارة. وما يحتاجون إليه هو الحصول على المساعدة الكافية وفي الوقت المناسب. وعلى الصعيد الوطني، وكما ذكر وزير خارجيتنا أثناء المناقشة العامة، أقرت حكومة موزامبيق خطة استراتيجية لتخفيض الفقر للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، تستند رؤيتها الاستراتيجية إلى حتميتين: الحاجة إلى صون السلام والاستقرار في البلد، والحاجة إلى تحقيق نمو سريع ومطرد وعريض القاعدة يكون للمبادرة الخاصة فيه دور بارز. وفضلا عن ذلك، بدأت حكومة موزامبيق نقاشا وطنيا بشأن استراتيجية طويلة الأجل - الخطة ٢٠٢٥ - تقوم على أساس حوار بناء حول مستقبل موزامبيق. وهذه الخطة تستهدف خلق رؤية استراتيجية وطنية للتنمية، من خلال عملية تشاركية مفتوحة للجميع، وكذلك تعزيز قدرة الحكومة والمجتمع المدني على تحديد وتنفيذ سياسات ومشاريع وطنية.

ولمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اعتمدت حكومة موزامبيق خطة استراتيجية وطنية لثلاث سنوات، تركز على الوقاية من المرض وتخفيف أثره. وهذه الخطة تضع الإنسان في مركز عملها، وهي موجهة نحو الفئات الضعيفة في المجتمع، بما في ذلك النساء والأيتام من الأطفال والشباب ولا سيما الفتيات. وفي هذا المسعى اعتمدت الحكومة نهجا متعدد القطاعات بمشاركة نشطة من جميع أصحاب المصالح في مجتمعنا.

وهذه السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية هي خلاصة جهدنا المتواضع ولكنه يتسم بالتصميم، وإسهامنا في معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في موزامبيق والجنوب الأفريقي في كل أنحاء القارة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد تقديرنا وامتناننا للأمم المتحدة ولجميع الشركاء المتعاونين معنا على مساعدتهم.

السيد بنونه (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، باسم وفد المغرب، أن أهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره المفيد للغاية (A/56/371) المتعلق بتدابير متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره (A/52/871) عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وأريد أيضا أن أتقدم بالتهانئ القلبية إلى أعضاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بهذه المسألة، وبصفة خاصة إلى نائبي رئيس الفريق، السيد شامشاد أحمد الممثل الدائم لباكستان، والسيد إينوثنثيو أرياس الممثل الدائم لأسبانيا، اللذين عملا بلا ككل من أجل ضمان النجاح لأعمال الفريق.

وغني عن البيان أن هذه ليست المرة الأولى التي تدلي فيها المملكة المغربية ببيان بشأن هذه المسألة، مما يعكس الاهتمام الخاص الذي نوليه لمسألة أسباب الصراع في أفريقيا من حيث صلتها بالتنمية في قارتنا، وللحاجة إلى إيجاد حل سريع لها في إطار الأمم المتحدة.

إن انتشار النقاش داخل الأمم المتحدة وخارجها بشأن الحالة المأساوية السائدة في القارة الأفريقية وكيفية تقويمها، لهو الدليل على عمق وخطورة الأزمة التي تمر بها القارة. فلا تزال أفريقيا، على الرغم من إمكاناتها الهائلة من حيث الموارد البشرية والطبيعية، قارة منكوبة يعصف بها صراع يتزايد تعقدا ودموية، ويعرض للخطر استقرارها وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا نجد أن ثمة تفاعلا بين استمرار الصراع والركود الاقتصادي في أفريقيا؛ وهذا التفاعل كان وعن صواب محور التوصيات الشاملة التي قدمها الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٨، والتي ما زالت، في رأينا، وجيهة وفي محلها تماما. والمغرب يعلق أهمية كبرى على تلك التوصيات؛ ونرى أن تنفيذها يحتاج إلى نهج شامل ومتكامل.

وإنشاء هيكل في إطار منظومة الأمم المتحدة، ربما يكون أفضل سبيل لوضع ذلك النهج وتطبيقه. وسيكون الهدف من مثل هذا الهيكل كفالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، إلى جانب متابعة وتقييم التقدم الذي تحرزه الهيئات التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد.

إن دراسة أسباب الصراع موجودة بالفعل؛ فلقد أُجريت في تقارير عديدة قدمها سواء الأمين العام أو فرق خبراء المعنيين بصراع ما أو بآخر يتناوله مجلس الأمن بصفة خاصة. ولقد تحققنا بهذه الطريقة، وفي صراعات عديدة، من سيراليون إلى أنغولا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الحد الذي وصل إليه استغلال الموارد الطبيعية بمناطق معينة خارج سيطرة الحكومة المركزية في إشعال حروب مدنية ومصادمات مسلحة.

وفي هذا الصدد، نشعر بأن تنسيق الجهود من جانب المجتمع الدولي ضمن هيكل ملائم سيكون أمرا مناسبا بالفعل. ولماذا؟ أولاً، لأننا اعتدنا حتى الآن في أفريقيا على أن نفكر على أساس كل بلد على حدة وكل صراع على حدة، في حين تعمل جماعات المهربين عبر الوطنية على نطاق واسع، وعلى صعيد قاري، وأحيانا على صعيد عالمي بدون أخذ الحدود في الاعتبار. ولذلك من المهم أن يتم اتخاذ تدابير، ضمن إطار الشرعية الدولية، بحيث لا يمكن لمواطني بلدان ثالثة أن يستفيدوا من حالة الفوضى التي خُلقت في منطقة أفريقية ما أو غيرها بغية استعباد شعوب أفريقية لأغراض تتعلق بأعمال المرتزقة على نحو محض.

وإلى جانب التدابير التي تعالج أسباب الصراع، سواء كانت وقائية أو علاجية، فنحن بالطبع بحاجة إلى تعزيز آليات حفظ السلام من خلال تعاون وثيق مع البلدان الأفريقية المعنية. وترى المملكة المغربية أن العلاقات التي يتم إرساؤها بين البلدان المساهمة بقوات وبين أعضاء مجلس

الأمن، وكذلك مع الذين يقدمون الدعم السوقي، تدعم إقامة شراكة فعالة في مجال حفظ السلام. ونحن نشارك بنشاط في هذه الاجتماعات بوصفنا بلدا مساهما بقوات.

علاوة على ذلك، هناك أهمية حيوية في أن تعتمد الأمم المتحدة تدابير ملموسة لضمان أشد أشكال الاحترام الممكنة من جانب أطراف الصراع لقواعد القانون الإنساني الدولي -- القواعد التي يجب أن نتذكر أنها تدابير وقائية وإلزامية لجميع الأطراف، وأنها تذهب حتى إلى ابعد من الانضمام إلى اتفاقية دولية أو أخرى.

ومن بين أسباب الصراع اليوم للأسف، بالإضافة طبعاً إلى التدخل الأجنبي، القمع وكل أنواع المضايقة بين الجماعات العرقية والثقافية، التي تسعى إلى كسب التأييد عن طريق التنوع العرقي في بلدان مجاورة لإثارة صراعات انفصالية.

وفي إطار بناء السلام بعد الصراع، يشيد بلدي إشادة كبيرة بإنشاء هيكل داعم ويشجع النهج دون الإقليمي المتكامل، سواء كان في غرب أفريقيا أو وسطها أو جنوبها، من خلال تطوير التعاون بين المنظمات العالمية ودون الإقليمية المعنية، مثلما تم بنجاح في غرب أفريقيا.

ونحن نرحب بإنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، الذي ستكون ولايته تعزيز قدرة الأمم المتحدة في الرصد والإنذار السريع ومنع نشوب الصراعات، وسيساعد بصفة خاصة في التنسيق من المقر – الذي سيكون، طبقا لمعلوماتنا، في داكار – لكل الدعم المخصص للجهود والأنشطة الرامية إلى توطيد السلم في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ونحن نؤيد هذه المبادرة التي تسعى إلى إقامة مكتب للأمم المتحدة في داكار، وسوف نسهم في الوقت المناسب في إنجاحه لتمكين أشقائنا في غرب أفريقيا من استعادة استقرارهم. وسوف يسمح ذلك لهم بتكريس أنفسهم تماما للتنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات شعوبهم الحيوية بالكامل.

والمغرب مقتنع بأن الديمقراطية والحكم السليم هما الهدفان المشتركان لكل الأفارقة، ولكن هذين الهدفين يعتمدان على العودة إلى السلام وضمان الأمن للمجتمعات المعنية. فالأمن هو مفتاح الحرية.

كما أن بلدي مقتنع بأن تحقيق السلام الدائم والنمو الاقتصادي الحقيقي في أفريقيا لا يعتمد على الالتزام الأخلاقي والمالي للحكومات الأفريقية فحسب بل أيضا على إيجاد المناخ المشجع للاستثمار والنمو الاقتصادي وإعادة هيكلة المعونة الدولية وخفض عبء الدين وفتح الأسواق الدولية وإنشاء أعمال تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم. والعمل المشترك من جانب المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية له أهمية حيوية مطلقة من أجل إحراز هذا التقدم الكبير في كل هذه القضايا. وما فتئنا بالطبع نذكر هذه القضايا منذ سنوات عديدة، ونحن نتوقع اتخاذ خطوات هامة قريبا.

وختاما لكلمتي، فإن المغرب بوصفه بلدا أفريقيا يطل على أوروبا – وعندما أقول يطل فأنا أعني أننا نرى أوروبا من طنجة – ظل تاريخيا في مفترق طرق ثقافات وحضارات مختلفة، بما فيها الحضارات العربية والأفريقية والأوروبية. ويسعى المغرب جاهداً إلى تعميق علاقاته مع المناطق الواقعة شمال وجنوب الصحراء الكبرى. ولكي يفعل ذلك يسعى بلدي جاهدا إلى تطوير كل الهياكل الأساسية اللازمة وكل المؤسسات الملائمة بغية تشجيع وتطوير التبادل بين المناطق الواقعة شمال وجنوب الصحراء الكبرى، والذهاب إلى أبعد من ذلك بين القارة الأفريقية وأوروبا. ونحن مقتنعون بأن أعمال التبادل هذه هو أفضل سبيل لضمان السلام والتغلب على كل المعارضة الزائفة هنا وهناك التي يمكن أن تتطور إلى صراعات مدمرة.

السيد غواني (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): يكتسب تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا أهمية خاصة بالنسبة لأوروغواي، لا سيما في الشطرين الجنوبي والغربي من القارة، نظرا لقربهما جغرافيا من بلدان، مثل أوروغواي، يقع خطها الساحلي على الجانب الآخر من جنوب المحيط الهادئ. لكن هذا القرب لم يترجم إلى علاقات جوار وثيقة يمكن أن تستفيد بشكل أفضل من إمكانياتها.

وبينما نقيم علاقات حديثة العهد مع الكثير من البلدان الأفريقية، نود زيادة تعزيز تلك الصلات وجني أقصى استفادة من الإمكانيات الكبيرة للتعاون مع الجيران الأفارقة. ومن بين العوامل التي تحول دون تطوير علاقاتنا وجود تلك الصراعات التي تنطوي، في بعض الحالات، على آثار إقليمية، والتي يكمن حلها، بالطبع، في أيدي أشقائنا الأفارقة.

ومع ذلك، فإننا ندرك أن بلداننا خارج المنطقة يمكنها أن تسهم كثيرا في تعزيز السلام في أفريقيا. وأوروغواي لها وجود ملموس في نحو ٢٠ عملية من عمليات حفظ السلام التابعة لهذه المنظمة في أفريقيا حتى الآن، وبخاصة في أنغولا والصحراء الغربية وموزامبيق وسيراليون، وأخيرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدمنا هذا الإسهام دون أن تكون لنا أي أغراض ذاتية، وكان دافعنا إلى ذلك الإحساس العميق لأمتنا بالإنسانية والتضامن، وتقاليدنا الديمقراطية الراسخة واحترامنا الثابت لحقوق الإنسان.

وثمة توافق في الآراء في المجتمع الدولي على أن السلام والديمقراطية والحكم السديد شروط مسبقة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا وأن علينا أن نضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

ونذكر أن الأمين العام، في تقريره عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بأسباب الصراع في أفريقيا، والذي أعده بموجب القرار ٥٥/٢١٧، يناشد المجتمع الدولي دعم العمل الذي تقوم به البلدان الأفريقية للاضطلاع بالإصلاحات على أساس ما تحقق من تقدم في مجالات الإدارة العامة والتنمية المستدامة.

ويسرنا أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها قد ركّز على منع نشوب الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وعلى التعليم باعتباره عنصرا أساسيا في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. ومن شأن هذا أن يسهم في تجنب نشوب الصراعات، التي يمكن أن تدوم لعدة سنوات، أحيانا، مخلفة وراءها خسائر في الأرواح وانهيارا مجتمعيا.

والفقر في أفريقيا لا يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية في القارة فحسب، ولكنه أيضا يعرض للخطر الأمن في جميع أنحاء العالم. فهل يصدق أحد أنه على كوكبنا الذي تتضاءل فيه المسافات شيئا فشيئا بفضل التقدم التكنولوجي في المعلومات والاتصالات، يمكن أن تتعايش أقلية تزداد ثراء مع أغلبية تزداد فقرا وتهميشا، في سلام؟

وفيما يتعلق بمكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا، نرى من الأهمية بمكان أن الأمين العام قد التقى شخصيا بأرفع المسؤولين في ست من الشركات الصيدلانية المتعددة الجنسيات لمناقشة التدابير الإضافية التي يمكن أن تتخذها بغية زيادة الوصول إلى الرعاية والعلاج بالنسبة للأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن تكلفة العلاج بالنسبة للبلدان الفقيرة تؤدي بالتأكيد إلى زيادة تهميش الذين ليس بوسعهم الحصول على العلاجات الاعتيادية في البلدان المتقدمة النمو.

ويحدونا الأمل في أن تؤدي جهود أشقائنا الأفارقة والمجتمع الدولي إلى التغلب على المشاكل التي تواجهها هذه القارة. وعندئذ، يمكننا أن نركز اهتمامنا على العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وعلى التعاون.

وأود أن أشير هنا إلى أن معهد أفريقيا وأمريكا اللاتينية يوجد مقره في مونتفيديو، ونعتقد أن هذا المعهد هو أنسب محفل لتنشيط العلاقات بين أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وأخيرا، نأمل من المؤتمر الدولي الذي سيعقد في مونتيري، بالمكسيك، في آذار/مارس المقبل، أن يولي اهتماما خاصا لاحتياجات أفريقيا.

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريره الشامل عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨ بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لتوجيه الشكر إلى نائبي رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية على تقريره بشأن هذا البند.

ويرحب وفد إريتريا كذلك باعتماد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، المنعقد في لوساكا في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١، للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

ليس من الغريب أن نقرأ في الآونة الأخيرة في بعض الكتب الأكاديمية عن السياسة الأفريقية، أن أفريقيا تتردى لا محالة إلى الظروف التي وصفها جوزيف كونراد في روايته قلب الظلام. لقد قال لنا علماء الأفريقيات الذين نحترمهم بشدة أنه ليس هناك شيء غريب أو غير عادي في مثل هذا الارتداد، مادام يشكل فحسب عودة إلى ''طبيعة تاريخ طويل للغاية من الصراعات والحروب'' انقطع اتصاله لفترة وجيزة بفعل السلم الاستعماري، الذي تمكن من السيطرة لفترة قصيرة، إلا أنه لم يقض عليه تماما. وقيل لنا أن عودة ظهور حالة الحرب كشكل مسيطر لتشكيل الدولة، بدلا من تدميرها، كان طبيعيا، وأن اصطناع الاضطراب والفوضى وعدم الأمن وإضفاء الشرعية على الجريمة من قبل الزعماء الأفارقة لتعظيم سيطرتهم على السلطة أمر منطقي تماما.

وخلاصة القول، إنهم يقولون إن الحرب حالة طبيعية للاقتصاد السياسي الأفريقي وعلينا تقبلها ولا بد أن نعتادها. ثم يقال لنا بعد ذلك، إن هذه الأحوال لا يمكن أن تهيئ مناخا مؤاتيا للتنمية، فهي لا تؤدي إلاّ لإطالة أمد الحرب وإعاقة أي إمكانية لإرساء الأسس القانونية والإدارية والمؤسسية للتنمية.

ومن السهل أن ندحض تلك الافتراضات النظرية العبثية والأوهام التاريخية الكامنة وراء ما يروج له المتشائمون الأفارقة. وبينما نقر بأن الفقر المدقع والحرمان، إلى جانب تفشي الأمراض على نطاق واسع، وانتشار الجهل وسوء التغذية والتشرد الذي يعصف بالقارة على نطاق غير مقبول في القرن الحادي والعشرين، فإن التطورات التي حدثت خلال العقد الأخير تبشر بالخير بالنسبة لأفريقيا، حيث أنها توضح أن الأفارقة قد رفضوا ''إجرامية الدولة'' أو ''ذرائعية الاضطراب'' لصالح دولة تتوجه نحو التنمية والشراكة – ومن هنا كانت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ''نيباد''.

ولكن ليس كل شيء على ما يرام. فما زالت هناك أسباب تدعو إلى القلق، على الأقل بسبب استمرار تآكل الدولة وانتشار الصراعات المسلحة في بعض أجزاء القارة. وهذه الصراعات تدمر الانتقال المنتظم إلى الحكم الديمقراطي والتنمية.

والواقع أن التراث الاستعماري هو السبب الأساسي للصراع في القارة. فالصراعات العرقية، علاوة على الحروب الدائرة بشأن الأراضي في بعض مناطق القارة، يمكن

أن تكون لها صلة مباشرة بميراث الاستعمار. وبينما تندلع الصراعات حول الأراضي بين الدول أساسا، تقوم الصراعات العرقية داخل الدول. ولكن الصراعات داخل الدول تتصاعد في بعض الأحيان وتصل إلى الحد الذي يتسبب في تدخل مكثف من جانب دول أخرى، وهي في الغالب الدول المجاورة. وقد تسبب ذلك في صراعات إقليمية كبرى، شملت بلدانا متعددة في وسط وغرب أفريقيا. وفضلا عن ذلك قامت بعض الدول بانتهاك سافر لسلامة أراضي جيرانها – متظاهرة بأنها تعرضت للتهديد، ولكنها في الغالب تكون راغبة في القيام بدور رجل الشرطة الإقليمي. ويتسم هذا التدخل بالخطورة، ولا سيما في القرن الأفريقي حيث يأخذ شكل مشاركة الدولة في حرب أهلية – سواء مباشرة عن طريق التدخل المسلح، أو بصورة غير مباشرة، عن طريق تقديم الدعم النشط لإحدى الفصائل، علاوة على استضافة وتدريب وتسليح وتمويل المتمردين الإرهابيين، لأنه يؤدي في الأساس إلى التدخل المضاد. وهو يهزم نفسه ذاتيا في نهاية المطاف أيضا.

إن انتهاك القانون الدولي بسبب التعصب القومي والتدخل السافر من جانب دولة أو مجموعة من الدول في دولة ثالثة لدعم فصيل من الفصائل أو المناوئين له يرتبط ارتباطا وثيقا بالطمع في أراضي إقليم أو في موارده – من معادن وأراض خصبة وموانئ وما إلى ذلك – أو لاستغلال مصالح خاصة في ذلك البلد. ولا ينبغي قبول هذه الأمور لأنها قد تفضي بنا إلى الفوضى والانهيار اللذين يبشر بهما رُسل اليأس والخراب نتيجة لتقويض القواعد والمبادئ والقيم والاتفاقيات التي عززت وحمت السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي والدولي.

وفي حين أنه من الصحيح أن الاستعمار هو السبب في مشاكلنا، فلم يعد في استطاعتنا إلقاء اللوم عليه عن حق بوصفه العامل الوحيد لمشاكلنا؛ لأن هذه المشاكل كان يمكن أن تحل على أساس الصكوك القانونية والإجراءات المتاحة على المستويين الإقليمي والدولي. ولهذا علينا أن نجري نحن تحليلا ذاتيا نقديا لأنفسنا. والرأي المرجح لدى الوفد الإريتري هو أن الافتقار إلى الأمن الإنساني المحدد على نطاق واسع، والحكم الصالح والتوزيع العادل للموارد وإتاحة الحصول عليها داخل الدول، وانتهاك القانون الدولي على المستوى الدولي هي الأسباب الجذرية لمشاكلنا المستعصية على الحل.

إن الحكم الصالح، الذي لا يؤكد على الديمقراطية النيابية فحسب وإنما يؤكد أيضا على ديمقراطية المشاركة وعلى الديمقراطية، التي تشمل الجوانب الإنمائية علاوة على الجوانب السياسية هو الشرط الضروري اللازم لتعزيز المساواة في تهيئة الظروف وحمايتها، علاوة على المساواة في الفرص. ولا يمكننا بناء نظام اجتماعي عادل يعالج الاحتياجات المادية والروحية لسكان بلادنا؛ إلا بتجسيد هذه الديمقراطية، وكفالة الرقابة الفعالة على البرنامج العام على مستوى القواعد الشعبية، ومن ثم وضع برنامج إنمائي يركز على الإنسان. وبعبارة أخرى، إذا تعذر وجود تنمية ديمقراطية، فلن يكون هناك أمن واستقرار ولا سلام.

ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد، أنه على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن النهوض بالديمقراطية والحكم الصالح، ما زال عملا يستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدول؛ ومن ثم، فإن أكثر الدول ديمقراطية غالبا ما تدعم الحكومات الأكثر افتقارا للديمقراطية. كما يبدو من الواضح أيضا، أن إضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية، في عالم متكافل، أمر حيوي بالنسبة لخيرنا المشترك ولصون السلم والأمن والاستقرار مثله مثل إضفاء الديمقراطية على الشؤون الوطنية.

وبغية تحقيق ذلك الهدف، يتعين على البلدان الغنية بذل جهود جادة، جماعيا وفرديا، على أساس التزاماتها وتعهداتها في قمة الألفية، لمساعدة أفريقيا على مواجهة تحديات العولمة بتحويلها إلى قوة إيجابية للتنمية وتقليل الاختلافات، وكذلك لخلق علاقة اقتصادية منصفة وعادلة. وعليهم أيضا أن يعالجوا المسائل المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر؛ ونحن نشكرهم على التدابير التي اتخذوها بشأن تخفيف عبء الديون، ولا سيما مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ولا حاجة بنا للقول، بأن الأفارقة يتعين عليهم أيضا الاستجابة عن طريق التعجيل ببرامج إصلاحهم الاقتصادي، وكذلك عن طريق كفالة بيئة صحية محفزة على الادخار، ومانعة لهروب رؤوس الأموال وجاذبة للاستثمار.

لقد كانت الصراعات والحروب باهظة التكلفة بالنسبة لأفريقيا، إذ مات مئات الآلاف نتيجة الحروب الأهلية أو الحروب داخل الدول أو الحروب الإقليمية التي أثرت تأثيرا جذريا على رأس المال البشري؛ بينما مات آخرون جراء المجاعات والجوع والأمراض الوبائية التي ترتبط كلها ارتباطا مباشرا بالحروب. وتتسبب الصراعات والحروب في النزوح واللجوء. وهي غالبا ما تؤدي إلى كوارث إيكولوجية واستنزال الموارد. ويؤدي الإفراط في المشتريات من الأسلحة واستئجار المرتزقة إلى تحويل الموارد التي تمس الحاجة إليها للتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، وكذلك لمشروعات التنمية. كما أنها تدمر العلاقات التجارية الطبيعية. وهي لا تكلف المجتمع الدولي القدر الكثير من الهبات فحسب وإنما تخلق أيضا ثقافة الاعتماد على الغير. علاوة على أنها تجعل الحكم العادي بالغ الصعوبة أيضا.

ولذلك يجب علينا أن نصدق على الاقتراحات الداعية إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات والواردة في تقريري الأمين العام والفريق العامل المخصص ولا سيما المتعلقة بالتعليم وتسوية الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وفي أيامنا هذه، يجري توسيع عمليات حفظ السلام لمواجهة المشكلات والتحديات الجديدة. ومن ثم يتعين على عمليات حفظ السلام أن تتصدى الآن، إلى جانب مواكبة الوظائف التقليدية المتعلقة بمنع الصراع، للتحديات التي تنطوي عليها حالات ما بعد انتهاء الصراع مثل بناء الأمة، حماية حقوق الإنسان، احترام القانون الدولي الإنساني وإعادة توطين المشردين وإزالة الألغام وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وما إلى ذلك من التحديات.

ولهذا، يوافق الوفد الإريتري على توصيات الأمين العام المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية، وبالنشر الوقائي، وبنزع السلاح الوقائي في إطار حفظ السلام. ومن شأن قيام الجميع بتنفيذ هذه التوصيات أن يحول دون البدء بالصراع أو تصعيده وتفادي الخسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات.

ويرى الوفد الإريتري أيضا أن هناك حاجة إلى الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. وفي هذا السياق تتضح ضرورة وضع نظام للإنذار المبكر. ومن ناحية أخرى، قد يكون النظر إلى عمليات حفظ السلام كسمة دائمة للعلاقات الدولية، بمثابة اعتراف بعجز البشرية جمعاء عن حل مشكلاتها. فهي ليست هدفا في حد ذاتها ولا ينبغي لها أن تكون.

وما أن تشتعل الصراعات، يصبح سعي المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة لإدارتها ضرورة حيوية من خلال المنظمات دون الإقليمية أو الإقليمية، ومن خلال الأمم المتحدة بالضرورة. وليس صحيحا أن الصراعات لا بد أن تتدهور إلى الحد الذي تتسبب في تدمير لا مبرر له للأرواح والممتلكات، حتى تصبح الأمم المتحدة على الأخص قادرة على القيام بعمل فعال من خلال آلياتها وتدابيرها لتسوية الصراعات.

ولكن علينا أن ندرك أيضا أن المنظمات الدولية والإقليمية لا تستطيع أن تساعد إلا من يساعدون أنفسهم.

ويسلم الوفد الإريتري مع الارتياح بالدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام عندما تنشئ علاقة تعاونية مع الأمم المتحدة. غير أن هذا لا يعني ولا يمكن أن يعني أن المنظمات الإقليمية لا يمكن أبدا أن تحل محل الأمم المتحدة، بدلا من أن تتعاون معها. كما أن الأمم المتحدة التي يضطلع مجلس الأمن التابع لها بمهمة صون السلام والأمن الدوليين، لا يمكن أن تتخلى عن مسؤوليتها بإلقاء تلك المسؤولية على عاتق المنظمات الإقليمية. فلن تشكل أي محاولة من هذا القبيل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل ستقوض أيضا الثقة في الأمم المتحدة. وينطبق هذا على أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، كما ينطبق على المناطق والمنظمات الإقليمية الأخرى.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرى الاتحاد الروسي أن تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا عنصر حيوي من عناصر الجهود المبذولة لإقامة نظام عالمي متوازن وخال من المفاجآت عن طريق إنشاء نظام متكامل ومستقر للأمن الدولي بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة.

وبالرغم من التقدم الهام الذي أحرز في العام الماضي، ما زال القلق يساورنا بشأن التوتر الجاري في أفريقيا. فما برحت تدور في عدد من البلدان الصراعات المسلحة التي كثيرا ما تعبر الحدود وتزعزع استقرار مناطق بأكملها. ونتفق مع وجهة نظر الأمين العام على وجود صلة بين السلام والتنمية. وتحبذ روسيا اتباع نهج شامل لتسوية الصراعات ومنعها، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية، وتوطيد دعائم الديمقراطية في القارة الأفريقية. ونحن مقتنعون بأنه ما لم نكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في قصور التنمية، والمشاكل الاجتماعية والعرقية، وانعدام الاستقرار السياسي والعسكري، والصراعات، وفشل برامج التنمية، لن تستطيع بلدان أفريقيا أن تنطلق على طريق التنمية المستدامة والديناميكية أو أن تندمج في الاقتصاد العالمي اندماجا كاملا.

ونرحب بزيادة الجهود المبذولة من جانب منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا لمنع وتسوية حالات الصراع، مما يدل على استعداد الأفريقيين وتصميمهم على أداء دور لائق ورئيسي في حل هذه المشاكل. ونشيد بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية للترويج للتنمية المستدامة، وتشجيع دول القارة الأفريقية على الأخذ بالتغيير الاقتصادي والسياسي وتعزيز التكامل الإقليمي ودون الإقليمي.

وشكل مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لعمليات التكامل في أفريقيا، كما أن قرار البدء في تكوين هيكل اتحاد أفريقي يعطي حافزا جديدا للتعاون الإقليمي على أصعدة متعددة. ونرى أن المبادرة الأفريقية الجديدة المعتمدة في مؤتمر القمة برنامج استراتيجي سيمضي بأفريقيا قدما صوب التقدم والتعاون المؤدي للمنفعة المتبادلة.

وتتفق روسيا مع كثير من النهج المجملة في هذا التقرير، ولا سيما فيما يتعلق بمخاطر العولمة والتأثير السلبي للصراعات على تنفيذ برامج التنمية. ونؤيد القائلين بأن الشراكة العالمية ينبغي أن تستند إلى المصالح المتبادلة وأن المسؤولية الرئيسية عن تسوية الصراعات وتنمية القارة تقع على عاتق الحكومات الأفريقية ذاتها. وقد أعربت روسيا في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ الأخير (بجنوة)، عن تأييدها لخطة جنوة لأفريقيا الرامية إلى إعداد مقترحات عملية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الرئيسية المنصوص عليها في المبادرة الأفريقية الجديدة.

وينبغي في الوقت ذاته أن تدعم سلطة الأمم المتحدة وقدراتها الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في هذا الاتجاه. ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومع المنظمات دون الإقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ويمكننا هذا التعاون من أن نركز الجهود الدولية على حل أشد المشاكل إلحاحا وتنسيق المبادرات السلمية التي كان لها بالفعل في عدد من الحالات إسهام ذو شأن في تسوية الصراعات. وتؤيد روسيا الجهود التي تقوم بها حاليا الأمم المتحدة لتعزيز قدرة أفريقيا لبناء السلام من خلال تدريب الموظفين وتبادل المعلومات، والاشتراك في إعداد الدراسات، وبرامج نزع الألغام، وأيضا في سياق نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، وإقامة شراكة تعاونية فعالة لحفظ السلام.

والمساعدة الإنمائية عنصر هام في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلام وتفادي الصراع في القارة الأفريقية. إذ يشكل هذا المجال المفتاح لتوافر الإمكانيات الوقائية لدى القطاع الاجتماعي – الاقتصادي والإنساني للأمم المتحدة. ويمكن أن تؤدي البرامج والصناديق التنفيذية للمنظمة دورا كبيرا في رصد وتحليل العوامل الهيكلية التي تنطوي على خطر نشوء الصراعات في أفريقيا. وينبغي أن تدرج في جداول أعمالها أهداف من قبيل زيادة العدالة في توزيع الموارد، والقضاء على التمييز وانعدام المساواة بين بعض الفئات، وزيادة الفعالية في تطبيق العدالة.

وعلينا أن نسعى إلى تحقيق الفعالية في تنفيذ برامج شاملة للأمم المتحدة في أفريقيا، تجمع بين إزالة الألغام وتدابير القضاء على الأسلحة الصغيرة ونزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم، من ناحية، وبين توطيد المؤسسات الديمقراطية، ودعم الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية، وتعزيز مؤسسات الإدارة الوطنية وإقرار سيادة القانون، من ناحية أخرى.

وفي مرحلة التعمير بعد انتهاء الصراع في البلدان الأفريقية، من الأهمية بمكان التركيز على تفادي عودة الأزمات إلى الظهور، ويتم ذلك أساسا بتوفير الربط الفعال بين المساعدة في حالات الطوارئ وبين اتخاذ تدابير مناسبة لدعم التنمية المستدامة والدمج الاجتماعي لأضعف الفئات السكانية في الأجل الطويل. يضاف إلى ذلك أن من الضروري إعداد وتنفيذ تدابير خاصة للقضاء على الفقر، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى تخفيض الدين الخارجي، وتحسين سبل الوصول للأسواق، وزيادة مقدار المساعدة الرسمية للأغراض الإنمائية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.

ومن المهام الكبيرة تعزيز الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الخطرة الأخرى على كلا الصعيدين الوطني والدولي. والى جانب تحقيق الفعالية القصوى لهذه الجهود، يلزم السعي للوصول إلى قدر أكبر من الاتفاق فيما بين جميع المشاركين، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الوطنية، ومؤسسات بريتون وودز، والمانحون الثنائيون، والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية. ونحن نؤيد اقتراح إنشاء فريق استشاري خاص معني بمشاكل البلدان التي شهدت صراعات ومستعدة للنظر باهتمام كبير في المقترحات الحالية للأمين العام.

والاتحاد الروسي يحترم علاقاته الودية التقليدية مع أفريقيا ويتخذ خطوات مستمرة لتكييف سياسته الخارجية وفقاً لظروف أفريقيا. وبالإضافة إلى أنشطتنا داخل الأمم المتحدة نعمل بطرق عديدة لتوسيع نطاق مشاركتنا العملية

في تعزيز قدرة أفريقيا على بناء السلام، وفي المقام الأول من خلال مجالات مثل النقل وتقديم المساعدة الفنية للأعمال الإنسانية وتدريب العاملين في الإنقاذ وحفظ السلام. وانطلاقا من فهمنا لقلق العديد من البلدان الأفريقية إزاء مشكلة الألغام غير المنفجرة نقدم خدمات في مجال خبرتنا في إزالة الألغام. وعلاوة على ذلك، نرى أنه يجب أن نوسع ونطور تجربتنا الإيجابية الخاصة بالتعاون المتعدد الأطراف مع القارة الأفريقية بشكل شامل، ونتقبل أية مقترحات عن مشاريع مشتركة يمكن أن تستفيد من استخدام قدرة روسيا الفنية والفكرية.

ونحن نسعى إلى مساعدة البلدان الأفريقية في حل المشاكل الأوثق ارتباطاً بمجال التنمية وهي، تخفيف عبء الدين وإعداد الكوادر الوطنية وتحسين إمكانية وصول البضائع الأفريقية إلى الأسواق العالمية. ولدينا اقتناع بأن السبيل إلى إحلال الاستقرار في الحالة في أفريقيا وتسوية الصراعات الجارية حاليا وتفادي الصراعات المقبلة وتعزيز الديمقراطية في البلدان الأفريقية يتم من خلال إدماج القارة في الاقتصاد العالمي ومن جانبنا ننوي أن نشارك بنشاط في هذه المهمة.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي ممتن للغاية على هذه الفرصة لمناقشة قضية ذات أهمية حيوية للمجتمع الدولي ككل.

ويرحب وفدي بالتقرير المرحلي للأمين العام، كما هو وارد في الوثيقة A/56/371. ولقد أوجز التقرير أعمال متابعة محددة تم استهلالها أو استكمالها في مجالي السلم والأمن. كما أنه يحتوي على استعراض واسع النطاق لتطورات حدثت مؤخرا في مجالي الحكم والتنمية المستدامة والكيفية التي استجابت بها وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ توصيات الأمين العام التي قدمها قبل ثلاث سنوات في عام ١٩٩٩. كما يشيد وفدي بالتقرير الشامل للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، الذي يتضمن مقترحات قيّمة للمزيد من العمل والتدابير بغية الإسراع في تنفيذ التوصيات. ويعيد التقرير التأكيد على أن تنفيذ التوصيات يشكل أولوية يجب أن تتصدر جداول أعمال منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. ويؤكد مجدداً أن الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الرئيسية للمناقشة وصنع القرار والتمثيل في الأمم المتحدة، يجب أن تواصل أداء الدور الرئيسي في رصد تنفيذ التوصيات.

ومما يثبط الهمم أن نلاحظ أن أفريقيا مازالت مسرحاً للحروب وموطناً للفقر والمرض، من وباء الإيبولا الذي فتك بشرق أفريقيا إلى وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي اكتسح معظم المنطقة. لقد أعاقت الصراعات والفيضانات وأسعار السلع المنخفضة نمو أفريقيا الاقتصادي مرة أخرى، وذلك طبقا لتقرير أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. كذلك يشير التقرير إلى أن البلدان التي تشهد صراعات عانت من نمو سلبي وتدهور يبعث على القلق في الظروف الأساسية. وبينما ظلت توجهات النمو في المنطقة بأسرها منخفضة إلا أن بعض البلدان الأفريقية تبلي بلاء حسنا. ولكن بلدان عديدة ما زالت معرضة لمساوئ الصراع والصدمات الخارجية في الأسواق العالمية مثل تداعيات أزمة شرق آسيا.

ويقول الأمين العام في تقريره أن السلام الدائم هو مطلب أساسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا. وبينما يدرك وفدي العلاقة المترابطة الواضحة بين السلام والتنمية، كما ورد وصفها بالكامل في تقرير الأمين العام، إلا أن وفدي يود إعادة التأكيد على أنه لا يمكن وجود سلام بدون تنمية. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية هي من بين الأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا. واستمرار الفقر يعيق الجهود

الرامية إلى تحقيق سلم وأمن طويلي الأجل. ووفقا لأحدث البيانات، يوجد حوالي ٣٠٠ مليون أفريقي يعيشون على ٦٥ سنتا في اليوم فقط. ومازال خفض حدة الفقر هو التحدي الأكبر لأفريقيا ولذلك فإن تعبئة الموارد الخارجية مسألة ملحة. ولا يمكن تحقيق قدرة أفريقيا على النهوض من الفقر المزمن إلا بمساعدة دولية مستمرة، والتي بدونها سيظل كثيرون يدورون في دوامة الفقر والعنف. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن أفريقيا ستظل تعتمد على شراكة دولية قوية وملتزمة.

وهناك أهمية متساوية للحاجة الى خفض عبء دين أفريقيا، الخطر الأكبر على بقاء أفريقيا، إلى مستويات يمكن تدبرها، حيث أن العديد من البلدان الأفريقية عاجزة عن الوفاء بالتزامات خدمة ديونها الخارجية. ويقول التقرير الاقتصادي والاجتماعي العالمي لعام ٢٠٠١ أن أفريقيا مدينونة للمجتمع الدولي بما يصل مجمله إلى ٣٠٥,٤ بليون دولار. وتبقي أعباء الدين للعديد من البلدان الأفريقية عقبة كأداة أمام قدرتها على خفض حدة الفقر وبلوغ أهداف إنمائية أخرى. ويزعج وفدي اللامبالاة في تنفيذ الصفقات الشاملة التي أعلنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لخفض دين ١٩ بلداً أفريقياً بقيمة ٣٤ بليون دولار. ونحن نضم صوتنا إلى الأمين العام في حث البلدان الدائنة على النظر في تحويل كل الديون الثنائية المستحقة على البلدان الأفريقية الأشد فقرا إلى منح. كما نحث المؤسسات المالية الدولية على تيسير إمكانية حصول البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تسهيلات تيسيراً كبيراً والإسراع في ذلك وعلى تزويد البلدان بالموارد الكافية. هذا أمر ذو أهمية حيوية إذا أردنا لأفريقيا التقدم في الأجل الطويل.

إن أحد العناصر التي تسهم في نشوب الصراعات العنيفة في أفريقيا، كما أعلن عنه الأمين العام، هو التكديس السريع والبيع غير المشروع والاستخدام العشوائي للأسلحة الصغيرة. ويؤيد وفدي دعوة الأمين العام إلى بلدان المنطقة لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة في أفريقيا. وبرنامج العمل الذي أُعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في تموز/يوليه هذا العام هو خطوة هامة نحو تحقيق هدف منع هذه الأسلحة ومكافحتها والقضاء عليها. كما أنه من المهم تعزيز الترتيبات الأمنية الثنائية ودون الإقليمية للحض على كبح النفقات العسكرية وحيازة الأسلحة في المنطقة.

ويرى وفدي أيضا أنه يجب أن ننظر الى قضية انتشار الأسلحة الصغيرة من المنظور الكلي الخاص بالحد من التسلح ونزع السلاح وبناء السلام بعد الصراع ومنع نشوب الصراعات والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويجب توفير الموارد الملائمة لضمان عدم إعاقة تنفيذ التدابير العملية لنزع السلاح، بما في ذلك مشاريع جمع الأسلحة وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفريقيا.

وأن الجهود التي تبذل في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع ضرورية لضمان السلام الدائم والمستدام. والاستجابة الشاملة والمتماسكة لازمة لتهيئة الظروف اللازمة لإعادة البناء والتنمية. ويمكن لمكاتب دعم بناء السلام التي أنشئت في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وليبريا أن تقوم بدور هام في جهود ما بعد انتهاء الصراع لإعادة الإدماج والمصالحة وفي تعزيز ثقافة السلام. وينبغي إيلاء الاهتمام عند تنفيذ تلك الجهود لتيسير وتشجيع إدماج المسائل المتعلقة بنوع الجنس ومشاركة المرأة، لأنه بالإضافة إلى كونها أضعف المجموعات وأكثرها تضررا في حالات الصراع، فإنها تستطيع أن تقوم بدور بناء وفعال للغاية في مفاوضات السلام وبناء الدولة بعد انتهاء الصراع.

إن تهيئة مناخ مؤات للاستثمار والنمو الاقتصادي أمر مهم لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وفي هذا

الصدد، يوافق وفدي على ما ذكره الأمين العام بأن الاستثمار في أفريقيا، الداخلي والخارجي على حد سواء، ينبغي أن يتزايد بشكل كبير إذا أردنا لهذه المنطقة أن يتسارع فيها النمو إلى مستوى ٧ إلى ٨ في المائة المطلوب لتخفيض الفقر بنسبة النصف بحلول سنة ٢٠١٥ . وبينما نعترف بأن الاستقرار السياسي عنصر أساسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من المؤسف أن نلاحظ أن تدفقات هذا النوع من الاستثمار إلى أفريقيا قد انخفضت من ١٠,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٩,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وإزاء هذا الموقف، بالإضافة إلى الانخفاض المستمر في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، من المستحيل بالنسبة لأفريقيا أن تشرع في برامج تنمية جادة.

وقد أشارت الدراسة الاقتصادية والاجتماعية للعالم في سنة ٢٠٠١ إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية قد انخفضت من ٥٦,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٥٣,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وهو انخفاض يعادل نسبة ٦ في المائة بالقيمة الحقيقية. وسيزداد تهميش أفريقيا إذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه. لذا، نحث البلدان المتقدمة النمو على الاستمرار في مساعدة البلدان الأفريقية بشكل أكثر استدامة بغية تحقيق النمو والرخاء الاقتصادي من أجل مستقبل أفضل في المنطقة. ومن الأهمية بنفس القدر تحسين وصول كل السلع القادمة من البلدان الأفريقية إلى الأسواق الدولية من خلال قيام المجتمع الدولي بخفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية الأخرى.

وفي العام الماضي، تعهد قادتنا في مؤتمر قمة الألفية بإيلاء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. كما اتفقوا على تعزيز الديمقراطية ومساعدة أفريقيا في كفاحها من أجل السلام الدائم والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة. ويجب أن يستمر المجتمع الدولي في مساعدة البلدان الأفريقية على تلبية احتياجاتها الإنمائية. ونأمل من المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس من العام المقبل، أن يولي اهتماما خاصا للاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

وتقدر ماليزيا تقديرا كبيرا علاقاتها الودية التقليدية مع أفريقيا وستستمر في المشاركة الفعالة في المناقشات المتعلقة بأفريقيا. وقد تمكنت ماليزيا، من جانبها، من تقديم إسهام متواضع من خلال البرنامج الماليزي للتعاون الفني، الذي بدأ تنفيذه في سنة ١٩٨١. وتلقى العديد من المشاركين من البلدان الأفريقية دورات قصيرة ومتوسطة الأجل في ماليزيا في مجال الإدارة العامة والمجالات الفنية. ونأمل أن تسهم هذه المساعدة الفنية في تعزيز القدرات الإدارية في بعض البلدان الأفريقية، والضرورية لتمكينها من إدارة تنميتها. ولذلك، ما فتئت ماليزيا ملتزمة بمساعدة أفريقيا من خلال هذا البرنامج.

وقامت ماليزيا أيضا بتطوير العلاقات الاقتصادية مع بعض البلدان الأفريقية على أساس مفهوم الشراكة الذكية، التي تشمل الحكومات والقطاع الخاص، بهدف النهوض بالأنشطة الاقتصادية السليمة والمستدامة لضمان أن تكون العلاقة مفيدة للجميع. وفي إطار قدراتنا المحدودة، تتطلع ماليزيا إلى مواصلة تعزيز تعاوننا وتضامننا مع أفريقيا، في إطار روح التعاون بين بلدان الجنوب.

وختاما، يحث وفدي المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص، على بذل المزيد من أجل أفريقيا. وعلينا أن نعمل معا بعزم متجدد وبروح الشراكة لإعادة بناء أفريقيا لتكون قارة الوعود والإمكانيات، والقارة التي يوحدها السلام والتعاون والتقدم الاقتصادي وسيادة القانون. والبلدان الأفريقية، من جانبها، عليها أن تتحلى بالإرادة السياسية الضرورية لتخطي مشاكلها ووضع مصالح

شعوبها في المقدمة، إن أرادت أن تحقق تلك الإمكانيات الكبيرة. ونرحب بالتزام رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بتعزيز آليات منع الصراعات، وإدارتها وحلها، والنهوض بالحكم الرشيد والديمقراطية من خلال وضع معايير واضحة للمساءلة، والشفافية والحكم القائم على المشاركة على المستويين الوطني والمحلي.

السيد كامارا (سيراليون) (ترجمة شفوية عن بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية، وأسوة بالمتكلمين الذين سبقوني، أن أتوجه بالشكر للأمين العام على ذلك التقرير الشامل الوارد في الوثيقة A/56/371، والذي يورد بالتفصيل التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. ويقدر وفدي أيضا جهود نائبي رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، السفير شامشاد أحمد، ممثل باكستان، والسفير إينوثينثيو آرياس، ممثل إسبانيا. لقد أدى تفانيهما ونظرهما البناءة إلى صدور تقرير الفريق العامل بهذا الشكل الفعال.

إن تقرير الفريق العامل المخصص قد وفر لنا نظرة شاملة للجهود التي بذلت من أجل تنفيذ التوصيات بشأن تلافي الصراعات بوجه عام، وكفالة السلام الدائم والتنمية المستدامة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. كما يقدم لنا هذا التقرير موجزا للقيود أو العراقيل الرئيسية التي تعوق تنفيذ توصيات الفريق.

ومن المؤسف حقا أن نلاحظ أن هناك ١٧ صراعا دائرا في أفريقيا في الوقت الحاضر، تقترن كلها بدرجات متباينة من العنف وتمس الحاجة إلى حلها وإدارتها. ويعكس معظم حالات الصراع تلك الاختلافات العرقية والدينية واللغوية التي تعتمل منذ عهد بعيد، والإجحاف الاجتماعي – الاقتصادي، واضطهاد الأقليات وقمع حقوق الإنسان. وساعد على تفاقم كل ذلك انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، خاصة في سيراليون، حيث استمر الصراع وسط إذعان مؤسف من جانب القوى الخارجية، وفي تحد للنداءات التي وجهها المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن ضرورة التوصل إلى طرق ووسائل لحل وإدارة تلك الحالة على وجه السرعة.

وإنشاء الأمين العام فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لغرب أفريقيا، وإيفاد بعثة إلى المنطقة في آذار/مارس من هذا العام يمثلان خطوتين كبيرتين من الأمم المتحدة لوضع نهج حقيقي يرمي إلى منع الصراع وتحقيق سلام دائم، شريطة أن تظهر بعض الأطراف الرئيسية في منطقتنا دون الإقليمية درجة عالية من الصدق والإخلاص في التزامها بجعل السلام يسود هناك. ولكن عندما تصطدم هذه الجهود بمشاكل من قبيل استمرار تدفق الأسلحة بطريقة غير مشروعة، والاستغلال المكثف غير القانوني للموارد الطبيعية الاستراتيجية، وأنشطة الإرهابيين الشنيعة، فلا يسع وفدي إلا أن يتساءل عن طبيعة الخطوة التالية وعن مدى قرب اتخاذها.

والأقنية التي تفضي إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا قد وضعها بثبات كل من رؤسائنا. ولدى اجتماعهم هذا العام في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا، زامبيا، عمدوا بكل جدية إلى وضع نهج جديد جريء للتعاون الأفريقي الحاسم في عدة مجالات، بما في ذلك منع الصراع وإدارته وحله، والتعاون الأمني والأقاليمي، والحكم الرشيد، والديمقراطية. أما المبادرة الأفريقية الجديدة التي تدعى باعتزاز الآن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، فتعترف بأن الصلات القائمة بين السلام والحكم الرشيد والديمقراطية هي الصفات الأساسية أو الشروط المسبقة لتحقيق تقدم في التنمية المستدامة. وندرك

جميعاً في واقع الأمر أن السلام الدائم هو في أي حال مطلب أساسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي.

ويحيط وفدي علماً بأن أفريقيا هي أكثر المناطق المحرومة تكنولوجيا في العالم. والحالة التي نحن فيها تعثرت بسنوات الخراب والدمار نتيجة الحروب والنزاعات الأهلية. لذلك يتحتم علينا أن نركِّز في تقرير الفريق العامل المخصص على مجالين هما: منع الصراع وبناء السلام بعد الصراع، والتعليم. ونحن نؤيد بإخلاص التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، خاصة فيما يتعلق بإنشاء هياكل للدعم من شأنها أن تتخذ إجراءات ترمي إلى مساعدة السكان في التوصل إلى الاعتماد على الذات في الأجل البعيد. وتعزيز ثقافة السلام في منطقة كل منا يظل الخيار الأفضل للانصهار الاجتماعي والمصالحة الوطنية. وإزاء هذه الخلفية يود وفد بلادي من المجتمع الدولي أن يولي أهمية أكبر لهذه التدابير كي يتسنى لمناطقنا أن تعيش بعيداً عن ويلات الحرب.

إن بلادي تستضيف أكبر قوة لحفظ السلام جرى تجميعها في تاريخ الأمم المتحدة، ويسعني القول بحق إن المجتمع الدولي يظل بهذا العمل مكرساً نفسه لإحلال السلام في أفريقيا رغم السقطات العديدة التي واجهته في تحقيق أهدافه العديدة. ووفد بلادي، فضلا عن سيراليون حكومة وشعبا، يود أن يغتنم هذه الفرصة ليحيِّي حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على تضحياتهم الجلّى من أجل إنقاذ بلادي من النسيان. فحفظ السلام يبقى أكثر الأهداف المرغوب في تحقيقها، ممثلاً في حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ويجب دعم مبادئه مهما كلّف الأمر. ونحن نؤيد الدعوة إلى بناء القدرات في مجال عمليات حفظ السلام، ونتشاطر أيضا الرأي بأن تطوير ممارسات أفضل في مختلف جوانب حفظ السلام سيعزز من تحقيق هذا الهدف.

المسألتان الملحتان أبداً المتمثلتان في الفقر وعبء الديون وما يصاحبهما، ما زالتا تعوقان التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وإعادة تكيف المجتمعات الأفريقية في فترة ما بعد الصراع تظل كابوسا للحكومات المعنية وشعوبها. لذلك، فإن التراجع الحالي في المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر لم يساعد بأي حال على إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي. لذلك نناشد المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بمساعدة العالم النامي في اتخاذ الخطوات اللازمة.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): يشارك وفد بلادي في هذه المناقشة الهامة التي نجريها عن أفريقيا والتي تتيح لنا الفرصة للتعليق على عمل وتوصيات فريق الخبراء التابع للجمعية العامة.

واسمحوا لي أن أهنئ الفريق العامل الذي أوكل إليه االإشراف على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. فلقد أنجز الفريق العامل عمله بفعالية بالغة، بقيادة السفيرين جمشيد أحمد، ممثل باكستان، وإنوسنسيو آرياس، ممثل اسبانيا، اللذين اضطلعا بدور تيسيري.

إن السلم الثابت والدائم في أفريقيا هو بالتأكيد أحد أشد أهداف المجتمع الدولي إلحاحاً اليوم. فتحوُّل قارة أفريقيا إلى قارة مستقرة اقتصادياً تستثمر في تنمية شعوبها سيكون أكبر إسهام في ذلك المطمح الذي يمكن أن تحققه منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ومن شأن ذلك ألاّ يعود بالفائدة على أفريقيا فحسب، وإنما على المجتمع الدولي برمته. لذا فإن تقديم المساعدة إلى أفريقيا هو تقديم المساعدة إلى المجتمع الدولي نفسه.

ولقد كرست شيلي نفسها دوماً لايجاد حلول ومبادرات كانت ترمي إلى تعزيز مصالح القارة الأفريقية أولاً، في بداية عملية إنهاء الاستعمار، وفيما بعد في الأجهزة التي أنشأتها الأمم المتحدة لذلك الغرض.

وعندما كانت بلادي عضواً غير دائم في مجلس الأمن، أولت اهتماماً خاصاً للحالة في أفريقيا، لا سيما في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، فقدمت الاقتراحات وروّجت للمبادرات ومشاريع القرارات. ويجدر التنويه بإسهام شيلي في محكمة سيراليون الخاصة.

والمشاكل التي تحيق بأفريقيا ينبغي بالتأكيد ألاّ تناقش في مجلس الأمن وحده. لذلك، أود أن أؤكد مجدداً ضرورة تعزيز التركيز العام والمتكامل على أفريقيا، وهو نهج دعا إليه الأمين العام والفريق العامل.

ونقدِّر أيضا وندعِّم الإجراءات والمبادرات التي تتخذها الحكومات الأفريقية بالذات والتي ترمي إلى منع الصراعات، وتعزيز احترام حقوق الانسان، وتوطيد دعائم المؤسسات الديمقراطية، وكفالة الحكم الرشيد وحكم القانون.

اليوم يمثِّل الفقر والعواقب الناجمة عنه العامل الرئيسي في معظم الصراعات المسلحة في القارة الأفريقية. وأربعة من كل عشرة سكان أفارقة يعيشون في حالة من الفقر المدقع، وكل شيء يدل على تزايد هذا الرقم. فعلى سبيل المثال، واقتباسا من تقرير التنمية البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعيش نصف السكان تحت خط الفقر، على أقل من دولار في اليوم. والمطلوب إذن بذل جهود إضافية لإصلاح هذا النهج الآيل إلى إفقار القارة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتحقيق زيادة ثابتة ومستدامة في الناتج المحلي الإجمالي. والدين الخارجي للقارة، الذي بلغ قرابة ٣٥٠ بليون دولار عام ١٩٩٨، يمثِّل عبئا ضخما على الاقتصادات المتضررة على نحو خطير بالصراعات المسلحة التي طال أمدها، وبتدفق المشردين، وآفة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). لذلك، نعتقد أن من الأهمية بمكان تسريع وتوسيع نطاق تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بغية التخفيف من حدة الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية هذه.

ونؤيد أيضا برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي انعقد في بروكسل في أيار/مايو الماضي. وإلى جانب رسالة الأمل التي بعث بها المؤتمر، يتعين علينا أن نزوِّد أفريقيا بمكاسب التجارة الحرة والعولمة. فما تحتاجه البلدان الأفريقية من المجتمع الدولي هو تحالف مطرد يمكنِّها من حل مشاكلها. ونحن ندعو إلى بلوغ مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه، فهذه المساعدة أداة يجب وضعها تحت تصرف بلدان القارة إذا أريد لها أن تتمكن من إنشاء المؤسسات والآليات التي تحتاج إليها بغية الدخول في الاقتصاد العالمي.

والوثيقة A/55/45 التي قدمها الفريق العامل إلى الجمعية العامة، هي تقرير عن الأنشطة والمقترحات التي تركِّز على ما أعتقد بأنه مسائل ذات أولوية للنهوض بإعمار القارة الأفريقية. وتتمثل هذه المسائل في التعليم، ومنع الصراعات، وأيضا في بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

ويعرض التقرير بانوراما عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الأمين العام وعن العقبات التي تعترض تنفيذها بالكامل. وهو يقترح إجراءات مطلوبة لتسريع هذا التنفيذ، بما في ذلك مواصلة الرصد والمتابعة، مثلما يفعله المجتمع الدولي حتى الآن.

وينوِّه تقرير الفريق بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والهيئات المالية الدولية، والمجتمع الدولي، والدول الأفريقية أنفسها، بهدف الاستثمار وتدريب الموارد البشرية، وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعها الأمين العام.

وعلى رغم هذه الجهود، ظلت الإنجازات متواضعة إذا ما قورنت بجسامة التحدي القائم. فالنسبة المئوية للالتحاق بالمدارس، وتدهور نوعية التعليم، في جملة عوامل

أخرى، يؤثران على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان الأفريقية. ويتمثل التحدي الآن في عكس هذا الاتجاه، ويمكن للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يقدما المساعدة في ذلك.

إن وباء الإيدز والأمراض المرتبطة به ألحقت الدمار بالقارة عن طريق ملايين الوفيات، والأطفال اليتامى، واليأس والفقر. وهناك العديدون ممن حالفهم الحظ في البقاء على قيد الحياة فضّلوا مغادرة بلدانهم والانتقال إلى قارات أكثر أمانا. ولدى التفاوض بشأن اتفاقية الفيروس/الإيدز في حزيران/يونيه الماضي، ركز المجتمع الدولي تركيزا خاصا على أفريقيا. فمجموعة ريو وشيلي تتفهمان معا الطابع الملح لمكافحة هذه الآفة في هذه المنطقة. ونحن في حاجة إلى أن تتهيأ لنا الظروف الصحيحة كي تستفيد أفريقيا بالدرجة الأولى، مع التركيز على منع الصراعات والتعليم واستعمال الموارد المتوفرة. ولا تقل أهمية عن ذلك ضرورة إمكانية الحصول على الأدوية. والاتفاق التجاري المبرم مؤخرا خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد. ويتعين علينا أن نبدي دعما ثابتا لأفريقيا في الجهود التي تبذلها لمكافحة الفيروس/الإيدز.

وفي مجال منع الصراع وحفظ السلام، تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في القارة. وتنوِّه بلادي أيضا بدور المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا. فعلينا أن نساعد تلك المنظمات في الاضطلاع بأعمالها. وتتشاطر بلادي القلق إزاء الحالة الإنسانية في مناطق لا تزال تدور فيها الصراعات. وتعتقد شيلي أننا نحتاج إلى كفالة احترام القانون الإنساني الدولي، وتقدير عمل منظمات المعونة الدولية. ولدى التصدي للصراعات الإقليمية، نهتدي بمبدأي احترام القانون الدولي والتسوية السلمية للتراعات. ونود أن نبرز أهمية الدور الذي تضطلع به الوساطة في الصراعات الإقليمية.

وترحب بلادي بتقرير الفريق العامل، الذي يقدم لنا العناصر الجوهرية عن الحالة الصعبة في أفريقيا، واقتراحات لتنفيذ توصيات الأمين العام. وهو يبين الطريق الذي ينبغي أن نسلكه، وهو طريق طويل، ويؤكد على أن الأمم المتحدة لها دور رئيسي في تنمية المنطقة الأفريقية.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لدى معالجة مسألتي منع الصراع والتنمية الاقتصادية في أفريقيا، مهما قلنا لن نبالغ في أهمية الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية.

واليوم، أود أن أتناول مسألتين هما بالتحديد منظمة الوحدة الأفريقية والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وكلاهما يؤدي دورا هاما للغاية في منع الصراع وفي التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

إن اليابان ترحب بالقرارات والإعلانات الرامية إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي التي اعتمدت في الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات، الذي انعقد في لوساكا، زامبيا، في تموز/يوليه من هذا العام.

من المتوقع أن يعمل الاتحاد الأفريقي، من خلال اندماج القارة الأفريقية سياسيا واقتصاديا، على النهوض بقضية السلام والازدهار. فهو يتوخى إنشاء برلمان لعموم أفريقيا، ومصرف مركزي، وصندوق مالي، ومصرف للاستثمار، ومحكمة قضائية. ومع ذلك، فإنه سيحتفظ ببعض العناصر من منظمة الوحدة الأفريقية، وسيبقي على مؤتمر رؤساء الدول كأعلى جهاز في صنع القرار، وسيشكِّل مجلسا تنفيذيا من وزراء الخارجية.

ولما كانت المهمات المعقّدة والمستفيضة هذه ماثلة أمام الاتحاد الأفريقي، فمن البديهي أنه سيحتاج إلى قدر أكبر من التعاون والدعم من المجتمع الدولي؛ وسيكون الدعم من العالم المتقدم النمو ضروريا بصفة خاصة.

وتدرك حكومتي أهمية الدور الذي اضطلع به الإطار الشامل لآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها، التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، في النهوض بالسلام في القارة، وهي بالتالي تؤيد صندوق السلام التابع للمنظمة. وقد استخدمت مساعدات اليابان في جزء منها لإنشاء غرفة عمليات في مركز إدارة الصراعات، فضلا عن استخدامها في مختلف بعثات منظمة الوحدة الأفريقية في الميدان لمنع الصراع. ونحن نظل ملتزمين بدعم الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية في سعيها إلى السلام.

ثمة بعد آخر تيسِّر فيه اليابان المبادرات الأفريقية. فما يسمى بعملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، وهي العملية التي ما فتئت اليابان تروِّج لها منذ عام ١٩٩٣، تسهم إسهاما كبيرا في التنمية ومنع الصراع في أفريقيا، بينما تدعم أيضا الإطار الشامل لمنظمة الوحدة الأفريقية. علاوة على ذلك، تعمل مشاركة العديد من البلدان الآسيوية في عملية مؤتمر طوكيو الدولي على توسيع قاعدة دعم التنمية الأفريقية، وعلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بين أفريقيا وآسيا.

وترحب حكومتي باعتماد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في زامبيا في تموز/يوليه من هذا العام. وقد أصبحت الشراكة الجديدة من البنود الرئيسية لجدول أعمال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وقد اعتمد الاجتماع التحضيري للاجتماع الوزاري للمؤتمر، المعقود في دكار يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، العديد من العناصر الواردة في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب باسم حكومتي عن خالص تقديرنا لحكومة السنغال لاستضافتها الاجتماع التحضيري ولأرحب باعتماد التقرير المتعلق بخلاصة الرئيس، الذي أقره الاجتماع الوزاري فيما بعد وأصبح يمثل الوثيقة الأساسية للمناقشة.

لقد عُقد الاجتماع الوزاري لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا في طوكيو يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر. ويسرني أن أعلن اليوم أن الاجتماع اعتمد بيان رئيس الاجتماع الوزاري للمؤتمر. وقد أشار بيان الرئيس، بالإضافة إلى الترحيب باعتماد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، إلى المسائل الثلاث التي وكدتها الشراكة الجديدة توكيدا خاصا وهي: أولا، تعزيز أساس التنمية من خلال تحقيق السلام والحكم الرشيد؛ ثانيا، الاستثمار في البشر من خلال التركيز على تنمية الموارد البشرية وقطاعي التعليم والصحة؛ ثالثا، تخفيف حدة الفقر عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاعتراف بالتعاون بين بلدان الجنوب – لا سيما بين آسيا وأفريقيا – وبالتعاون الإقليمي وبتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها من النهج الهامة للشروع في تعزيز تنمية أفريقيا.

كما أتاح الاجتماع الذي عُقد على المستوى الوزاري فرصة مفيدة لإجراء حوار مع ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، وكان هناك اعتراف عام بأن القطاع الخاص يمكن أن يشكِّل قوة هامة لدعم التنمية المستدامة في أفريقيا في العقود القادمة.

أخيرا، قرر الاجتماع الوزاري عقد مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣.

وسوف تواصل اليابان التصدي للمشاكل الهائلة التي تواجه القارة الأفريقية. ويعتبر الإعلان عن عقد مؤتمر طوكيو الدولي الثالث في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ آخر شهادة على التزام حكومتي الدائم بأفريقيا.

السيد أكينسانيا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أشارك في مناقشة البند ٤٨ من جدول الأعمال المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم

والتنمية المستدامة فيها، وأن أشيد بالأمين العام على تقريره الذي يبيِّن الجهود التي بذلها في العام الماضي لحل مختلف حالات الصراع في أفريقيا. واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لتقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية.

يعتقد وفدي بأن معظم التدابير التي تتعلق بمنع الصراعات تعتبر حاليا واسعة النطاق وتنطوي على إجراء عمليات مدنية وعسكرية باهظة التكاليف لاحتواء الأزمات، وهي غالبا ما يُضطلع بها بعد اندلاع الصراعات العنيفة. وفي مواجهة الموارد المالية والبشرية المحدودة، ينبغي أن يكون التركيز على تدابير منع الصراعات. ولذلك، تقوم الحاجة إلى تهيئة ثقافة للمنع من خلال الاستثمار في التدابير الوقائية، بدلا من التدخل في الصراعات بعد خسارة العديد من الأرواح وتدمير الممتلكات.

ويرحب الوفد النيجيري باستخدام الأمين العام لآلية المبعوثين والممثلين الخاصين الذين ما برحوا يعملون عن كثب مع الزعماء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمعالجة الصراعات الجارية، وحققوا نتائج إيجابية في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا. ونعتقد بأنه ينبغي للأمين العام أن يشجع على حفز المناقشات الجارية بشأن منع الصراعات، من خلال استخدام آليات ذات طابع ابتكاري أكبر، كإنشاء ترتيبات مخصصة غير رسمية. وإننا نأمل أن تشمل هذه المناقشات جميع من لهم مصلحة فيها، بما في ذلك المجتمع المدني.

ثمة ابتكار آخر في تقرير الأمين العام يتمثل في إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، التي قامت بالفعل بزيارة المنطقة دون الإقليمية. ويعتبر وفدي هذه المبادرة تطورا يحظى بالترحيب في حشد مختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها لمعالجة مشاكل أفريقيا المتعددة الوجوه. وإننا نحث الأمين العام على مواصلة إيفاد فرق عمل مماثلة مشتركة بين الوكالات إلى مناطق دون إقليمية أخرى عند الحاجة.

إن وفدي على اقتناع بأن وجود مكاتب الأمم المتحدة في البلدان الأخرى في أفريقيا، كبوروندي وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا يعزز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة ويساهم في تعزيز السلام والمصالحة الوطنية.

إن الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إكمال الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن بشأن مسائل السلام والأمن لا يحتاج إلى توضيح. وفي هذا السياق، ما فتئت منظمة الوحدة الأفريقية، من خلال جهازها المركزي لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، تعمل جاهدة في التوسط في الصراعات، كما تقوم مقام آلية للإنذار المبكر بشأن الصراعات التي يحتمل وقوعها. وفي غرب أفريقيا، نص البروتوكول المتعلق بآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن، الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عام ١٩٩٩، على إنشاء مختلف الأجهزة، التي تشمل مجلس الوساطة والأمن، ومجلس الأعيان، وكذلك إنشاء إدارة في الأمانة العامة يعهد إليها بمسؤولية المسائل المتعلقة بالسلم والأمن. وسوف يؤدي دعم المجتمع الدولي لهذه الترتيبات الإقليمية إلى تعزيز قدرتها على منع الصراعات وبناء السلام.

يعد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق الصراعات من الأسباب الرئيسية لانعدام الاستقرار السياسي ومصدرا لاندلاع الصراعات داخل الدول وفيما بينها في أفريقيا. ولا يزال رأي نيجيريا المدروس بعناية يتمثل في أن من شأن تقييد الحصول على هذه الأسلحة بأنواعها أن يعزز قضية السلام؛ ومن هنا كان اشتراك نيجيريا الفعال في

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والذي عُقد مؤخرا. وإننا نعتقد بأن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل الذي تم اعتماده في المؤتمر سوف يساعد على تحقيق تقدم نحو بلوغ هذا الهدف. وينسجم هذا الدعم ومختلف المبادرات التي تم اعتمادها على الصعيد دون الإقليمي بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن إعلان وقف اختياري على استيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصديرها وصنعها في غرب أفريقيا، الذي تم تمديده مؤخرا مدة ثلاث سنوات أخرى. وإننا نقدِّر تعاون الأمم المتحدة الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال برنامج التنسيق والمساعدة لأغراض الأمن والتنمية وتنفيذه.

لقد أشار الأمين العام بكل وضوح في تقريره إلى أنه لا يمكن تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على التصدي لتحديات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والسلام والأمن، إلا إذا تم التعجيل بحشد الموارد – المحلية والدولية – من أجل تنمية أفريقيا. وقدرة البلدان الأفريقية على التعبئة ضعيفة حاليا بسبب عدد من العوامل، التي تشمل عبء الدين الخارجي الثقيل، وعدم توفر إمكانيات وصول منتجاتها إلى أسواق البلدان الصناعية، وضعف قدراتها المؤسسية. وإننا نعتقد بأن الحالة التي ينفق فيها ما بين ٢٠ في المائة و ٦٠ في المائة من حصائل الصادرات على خدمة الدين الخارجي، على نحو ما أشير إليه في تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات، ليست حالة يمكن أن تفضي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وفي ظل هذه الخلفية، اعتمد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لوساكا الاستراتيجية الإنمائية الجديدة المعروفة باسم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، من أجل تعزيز تنمية أفريقيا واستدامتها. والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، بوصفها مبادرة جديدة تستند على الحقائق الأفريقية، تمثل التزاما بمنع الصراعات وإداراتها وحلها، وتعزيز الحكم الديمقراطي وحمايته واستحداث معايير الخضوع للمحاسبة والشفافية في الحكم. وهي تواجه المجتمع الدولي بالتحدي، كما تقدم له الفرصة للانضمام إلى إعادة تجديد أفريقيا من خلال المبادرة الجديدة.

ولا يمكن إنكار الالتزام بمعالجة الصراعات الأفريقية وضمان التنمية المستدامة بطريقة تتيح إدماج أفريقيا مع بقية العالم. ومن نفس المنطلق نقدر المصادقة السريعة على المبادرة من جانب البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي. وما نحتاجه الآن هو ترجمة هذا الالتزام إلى عمل ملموس وتدابير ملموسة بهدف تنفيذ البرنامج.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة والسبعين المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ أعطي الكلمة لممثل الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مارنيو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالفرنسية): بعد انغماس القارة الأفريقية في المشاكل أصبحت فريسة لكثير من الصراعات سواء داخل الدول أو فيما بينها. وقد وصف الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٨ (A/52/871)، أسباب الصراعات في أفريقيا. وفي كثير من البلدان الأفريقية، ما زالت حياة المدنيين الأبرياء – ملايين الرجال والنساء والأطفال – تتهددها الصراعات المسلحة حتى يومنا هذا. وبعض هذه الصراعات تكاد لا تذكر على الساحة العالمية في وقت تحتشد فيه العناصر الفاعلة في مناطق أخرى من العالم لإنهاء العنف وإحلال السلام.

إن أفريقيا بحاجة ماسة إلى السلام. وهي تحتاج إلى المساندة القوية من جانب المجتمع الدولي، لا لكي تتوقف الحروب الدائرة حاليا فحسب ولكن أيضا لمكافحة الأسباب

الجذرية للصراع حتى نقيم سلاما دائما في القارة. وكما ورد في الإعلان الوزاري بشأن دور الأمم المتحدة في دعم جهود الدول الأفريقية، من المهم مساعدة الأفارقة

”في كفاحهم من أجل إحلال السلام الدائم والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، كي تصبح أفريقيا على المسار الرئيسي للاقتصاد العالمي“ (A/56/3، الفصل الثالث، الفقرة ٢٩)

ولقد كان قداسة البابا بولس السادس ملهما نافذ البصيرة عندما قال قبل أكثر من ٣٠ عاما إن التنمية هي الاسم الجديد للسلام. وقد ذكر قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في رسالته بمناسبة اليوم العالمي للسلام في عام ٢٠٠٠

”ليس هناك سلام حقيقي بدون الإنصاف والحقيقة والعدل والتضامن. وكل خطة تسعى إلى الفصل بين حقين مترابطين لا يمكن الفصل بينهما هما: الحق في السلم والحق في التنمية المتكاملة الناتجة على التضامن، مآلها الفشل“

وبعبارة أخرى، لا يمكن إقامة سلام دائم بدون تنمية ولا يمكن تحقيق التنمية بدون سلام دائم.

وعلاوة على ذلك، لا شك في أن الظروف الضرورية للنهوض بالسلام والتنمية المستدامة لا يمكن تهيئتها دون إقامة ديمقراطية تشاركية تمكن شعوب أفريقيا من صنع مستقبلها. ومن الضروري، بصفة خاصة النهوض بالحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان الأساسية والحريات الجوهرية التي لا ينفصل بعضها عن بعض في طابعها العالمي، على النحو الذي يُطلب من دولة تستند على سيادة القانون، وكما تتطلبه كرامة الإنسان غير القابلة للتصرف: وكل هذه العوامل تشكل الأساس لها.

إن أفريقيا متعطشة للسلام وتسعى للمصالحة بين العناصر المؤلفة لها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية على مستوى القارة بأسرها. وينبغي أن تشمل جهود النهوض بالتنمية الأفريقية أيضا الاهتمام بإصلاح العلاقات الاجتماعية التي أصابها العطب، واستعادة الثقة على جميع الجهات وتوفير السعادة المتمثلة في التعايش السلمي وقبول الآخر. وهنا، ما برحت الأوساط الدينية تقوم بدور أساسي في زيادة الوعي وفي تعزيز المصالحة والعفو، ودون ذلك لا يمكن إقامة سلام دائم.

لقد شهد العالم عنفا كثيرا وصراعات عديدة تضرب جذورها في أعماق اللامساواة الاقتصادية واليأس. وقد أعرب الكرسي الرسولي مرات كثيرة عن آرائه بشأن هذا الموضوع، لا سيما في رسالتين بابويتين من أهم الرسائل البابوية الاجتماعية وهما : تقدم الشعوب (Populorum Progressio) ودراسة القضايا الاجتماعية (Sollicitudo Rei Socialis). وفي الوثيقة الأخيرة كتب قداسة الباب يوحنا بولس الثاني

”والواقع، إن القضية الاجتماعية إذا كانت قد اكتسبت بعدا عالميا، فما ذلك إلى لأن العدل لا يمكن الوفاء به إلا على هذا المستوى. وتجاهل هذا المطلب يمكن أن يشجع على إغراء ضحايا الظلم على الاستجابة للعنف، مثلما يحدث بالنسبة لنشأة كثير من الحروب. ويمكن أن تسائل الشعوب المستبعدة من توزيع الخيرات المخصصة للجميع نفسها: لماذا لا نرد بالعنف على كل من يبدأ في معاملتنا بالعنف؟“

هناك مشكلة حرجة أخرى ما زالت تتهدد دون شك مستقبل شعوب أفريقيا وهي مشكلة الديون الدولية التي تتحملها بلدان القارة. وأثناء الإعداد للاحتفال بيوبيل عام ٢٠٠٠، أكد الأب المقدس أن أحد الشروط الضرورية للإعداد للاحتفال باليوبيل هو

”الالتزام بالعدالة والسلام في عالم مثل عالمنا، يتسم بهذا العدد الكبير من الصراعات وأوجه الإجحاف الاجتماعي والاقتصادي غير المقبولة“.

ومن نفس المنطلق، دعا الشعوب إلى

”التفكير في جملة أمور، منها إجراء خفض جوهري، إن لم يكن الشطب الكامل للديون الدولية التي تهدد مستقبل كثير من الأمم تهديد خطيرا“.

وقد ذكّر قداسة البابا يوحنا بولس الثاني العالم مرارا بالواجب المُلِح بالتضامن مع الفقراء في مناخ أصبحت العولمة فيه كلمة السر، وخيّم فيه خطر استبعاد وتهميش الأقل إنتاجا. ومن دواعي سروره أن الأمم المتحدة اختارت أن تدعو للتضامن مع أفريقيا من خلال مبادرتها الهامة، خطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات، التي أخرجت أفريقيا من طي النسيان بتوجيهها اهتمام الحكومات، الأفريقية وغير الأفريقية على السواء، إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه هذه القارة.

ولدى استرجاع البابا للتقدم المحرز في هذا المجال، كان مبعث سرور له أن يلاحظ الجهود المبذولة من قِبَل السلطات التشريعية في الدول الدائنة، حيث صوتت تأييدا لإجراء تخفيض كبير على الديون الثنائية التي تشكل عبئا على كاهل أشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية. وأعرب البابا عن أمله في أن تعجل الحكومات بوضع اللمسات الأخيرة على هذه القرارات البرلمانية. وساوره القلق علاوة على ذلك بشأن مسألة الدين المتعدد الأطراف المستحق للمؤسسات المالية الدولية على أشد البلدان فقرا. وأعرب عن أمله في أن يتسنى للدول الأعضاء في هذه المنظمات، ولا سيما الدول المتمتعة بقدر أكبر من سلطة اتخاذ القرار، أن تجد توافق الآراء الضروري للتوصل إلى حل سريع لهذه المسألة التي تتوقف عليها عملية التنمية في هذا العدد الكبير من البلدان، وتترتب عليها نتائج وخيمة بالنسبة لأحوال الكثير من الناس الاقتصادية والمعيشية.

ومع ترحيبنا بالمبادرة الجديدة للمؤسسات المالية الدولية، المتمثلة في وضع استراتيجيات لمحاربة الفقر تشترك فيها جهات من بينها الحكومات والمجتمع المدني في البلدان المعنية، فإننا نرى أهمية عاجلة لاتخاذ التدابير المناسبة لضمان التعاون الراسخ بين الحكومات والمجتمع المدني، فضلا عن المشاركة العريضة من المجتمع المدني، حتى لا تخنق أصوات الملايين من الفقراء والمعوزين الذين تود الأمم المتحدة تحسين ظروفهم المعيشية.

ويلزم بصفة خاصة كفالة أن تستثمر الأموال المتأتية من خفض الديون في قطاعات، كالصحة والتعليم، ذات تأثير على حياة الفقراء. وتمثل الطوائف الدينية، من خلال تواجدها بين المهمشين، خط الدفاع الأول لهؤلاء المساكين. وبوسعها في إطار حركة تضامنية أن تكفل وصول حقوق الفقراء بالفعل إليهم، خاصة في أفريقيا. علاوة على ذلك، ينبغي أن تصبح شروط التمتع بهذه الخطة أكثر مرونة، وأن يزداد عدد البلدان التي يمكنها الانتفاع بهذه المبادرة، مع مراعاة البلدان التي تعاني من جراء الحرب بصفة خاصة.

هل يسعنا في هذا السياق، أن نتغافل عن النداء المدوي الذي أطلقه البابا في بداية هذه الألفية الجديدة، وقال فيه:

”كيف يمكن أن يظل هناك أناس يموتون حتى في هذه الأيام من الجوع؟ أو يعانون من الأمية؟ أو يحرمون من أبسط متطلبات الرعاية الطبية؟ أو يفتقرون إلى سقف فوق رؤوسهم؟

”إن سيناريو الفقر يمكن أن يمتد إلى ما لا نهاية إذا فكرنا في أنماطه الجديدة بالإضافة إلى

أشكاله التقليدية. وكثيرا ما تؤثر هذه الأنماط في القطاعات المقتدرة ماليا والفئات التي لخلو حياتها من المعنى، يتهددها رغم اقتدار اليأس، أو إدمان المخدرات، أو الخوف من الهجر في الشيخوخة أو المرض، أو التهميش، أو التمييز الاجتماعي''. (Apostolic Letter Novo Millennio Inuente، ٥٠).

وبالنظر إلى هذه الحالة، يدعو الكرسي الرسولي بشكل عاجل إلى تضامن جديد مع المعوزين والمهمشين في العالم، لا سيما في أفريقيا، ويعرب عن أمله في أن يولى اهتمام خاص للمبادرة الأفريقية الجديدة من أجل التنمية وأن تحشد الموارد الضرورية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل بناء مستقبل أفضل لهذه القارة الأمر الذي لا يمكن إلا أن يسهم في نشوء عالم أفضل تظلله العدالة والسلام للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/56/L.28، بصيغته المنقحة شفويا

وقبل أن نفعل هذا، سأتلو قائمة بالدول الإضافية المشتركة في تقديمه: الجزائر، اسبانيا، ألمانيا، أنغولا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بوركينا فاسو، توغو، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تترانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، السويد، غابون، غانا، غينيا، فرنسا، فنلندا، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، الكويت، لكسمبرغ، ليسوتو، مدغشقر، المغرب، مصر، ملاوي، المملكة المتحدة، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النمسا، نيجيريا، هولندا، اليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/56/L.28، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/56/L.28 (القرار ٥٦/٣٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد يوسف (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن خالص امتنان وفدي لجميع الوفود التي تكلمت بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري النابع من القلب لجميع الوفود التي أيدت مشروع القرار، الذي يتسم بأهمية بالغة لتنمية أفريقيا.

لقد حان الوقت لكي تدرك أفريقيا الحاجة الماسة إلى الإيقاف الفوري لجميع الصراعات التي ظلت تلحق الخراب بالقارة الأفريقية. ولن تحقق أفريقيا التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها بشدة إذا ما استمرت في تصعيد الصراعات الدائرة. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا إلا عن طريق تحقيق السلام الدائم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أرفع الجلسة، اسمحوا لي أن أشكر جميع الأشخاص الذين جعلوا نشاط هذا الصباح ممكنا: السكرتيرات، وأنتم جميعا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.